

برعاية وزير النفط افتتاح ندوة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على قطاعي النفط والغاز في الدول العربية



بدأت في دمشق فعاليات الندوة التي تنظمها منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوابك" بالتعاون مع وزارة النفط والثروة المعدنية حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية بمشاركة عدد من الخبراء من الدول الأعضاء بالمنظمة والشركات المنبثقة عنها وبعض المؤسسات العربية والعالمية ومراكز البحوث المتخصصة المعنية بشؤون الطاقة وذلك في فندق الديديمان الاثنيين ٢٢/١١/٢٠١٠.

وأكد المهندس سفيان العلاو وزير النفط والثروة المعدنية في افتتاح الندوة أن تنظيمها يعكس اهتمام المنظمة بالأزمة المالية و تداعياتها السلبية التي ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد العربي بشكل عام وقطاع النفط بشكل خاص

فتراجعت العوائد البترولية للدول العربية التي تعد عماد الاقتصاد العربي وأهم محركات نموه مشيرا إلى تراجع صادرات الدول العربية من النفط الخام بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حوالي ٤٠ بالمئة وتراجع معدل النمو في الدول العربية من حوالي ٦ بالمئة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢ بالمئة في عام ٢٠٠٩ والأسعار الثابتة إضافة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠٥ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩ وتراجع حجم المساعدات الإنمائية العربية الميسرة خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

وأشار سيادته إلى أن منظمة أوابك تعمل منذ تأسيسها على تعزيز العمل العربي المشترك من خلال إقامة المشاريع المشتركة في ميدان النفط والغاز الذي يعتبر إحدى الأدوات الهامة التي تسهم في دعم قطاع النفط والغاز العربي والحد من تأثير الأزمة المالية على هذا القطاع لافتا إلى أن سورية تولي اهتماما كبيرا لتطوير التعاون العربي المشترك في مجالات النفط والغاز حيث ساهمت في إنجاز خط الغاز العربي الذي يعتبر من المشاريع الحيوية الرائدة ويجري حاليا استكمال وصل هذا الخط بشبكة الغاز التركية لتأمين نقل الغاز العربي إلى أوروبا عبر تركيا.

وبين السيد الوزير أنه تم الاتفاق مع العراق على إقامة مشاريع لنقل النفط العراقي وتصديره عبر الموانئ السورية إلى الدول المستهلكة وكذلك إقامة خط لنقل الغاز لربط شبكة الغاز العراقي بخط الغاز العربي.

من جانبه قال عباس نقي الأمين العام لـ أوابك إن الندوة تأتي في إطار حرص المنظمة على متابعة التطورات اللاحقة للأزمة المالية العالمية على قطاع النفط والغاز بعد مرور عامين على ظهورها مشيرا إلى أن الأزمة المالية تعد أسوأ أزمة مالية شهدتها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي ونتج عنها ارتباك شديد وعدم استقرار في الأسواق المالية وتطورت إلى أزمة ائتمانية خانقة انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي.

وأوضح نقي أن التدهور في الاقتصاد العالمي أدى إلى انخفاض حاد في الطلب على النفط وتراجعت الأسعار بشكل كبير عما كانت عليه قبل الأزمة وأخذت الأسعار تهبط بتسارع غير مسبوق ومستمر اعتبارا من منتصف شهر حزيران ٢٠٠٨ إلى شهر كانون الأول من العام نفسه مبينا أن انعكاس الأزمة لم يكن مقتصرًا على التغيير في الاتجاه العام لأسعار النفط إنما كذلك في زيادة حدة التقلبات خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨.

وأشار أمين عام المنظمة إلى أن أهم آثار الأزمة المالية المباشرة على الاقتصاد تجلت في زيادة التشدد بالجانب الائتماني والذي جاء مترامنا مع انهيار أسعار النفط وارتفاع مؤشر التكاليف الرأسمالية لمشاريع الصناعات الاستخراجية واللاحقة ما

كان له أثر كبير على الاستثمار في قطاع النفط والغاز لافتا إلى أن انخفاض الأسعار أدى إلى انخفاض حاد في العائدات النفطية للدول المنتجة للنفط ما انعكس سلبا على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المنتجة للنفط وانخفاض معدلات نمو الصادرات وتراجع معدلات التنمية البشرية والتقليل من الإنفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتركزت مناقشات الندوة حول انعكاس الأزمة على الاقتصاد العالمي وارتداداتها المباشرة على أسواق النفط من حيث انخفاض الطلب وتراجع الأسعار وتراجع العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للبتروول ودورها في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية إضافة إلى انعكاس الأزمة على الصناعة البترولية في مراحلها الأمامية والوسطى واللاحقة وعلى نشاط الشركات العالمية والوطنية العاملة في مجال البتروول ونشاط الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول.

وتركز محاور الجلسات على انعكاس الأزمة على الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية بشكل خاص وفي قطاع الطاقة العالمي بشكل عام وآفاق الاقتصاد العالمي بعد الأزمة والتوقعات المستقبلية للطلب على النفط وموقع الأقطار العربية المصدرة للبتروول في ميزان الطاقة العالمي ما بعد الأزمة والفرص والتحديات التي تواجه الصناعة البترولية العربية في ظل ظروف عدم اليقين في مستقبل الطلب العالمي على النفط.

يذكر أن منظمة أوابك تأسست عام ١٩٦٨ بهدف تعزيز أواصر التعاون بين الدول الأعضاء في مجال صناعة البتروول والمحافظة على مصالحها وتوحيد الجهود لتأمين وصول البتروول إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومقبولة وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة النفط.

وتضم المنظمة التي تتخذ من دولة الكويت مقرا لها كلا من الكويت والسعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والجزائر ومصر وسورية والعراق إضافة إلى العديد من الشركات التي تدعم جهودها في مجال النفط.

حضر افتتاح الندوة معاون وزير النفط وعدد من المديرين العاميين للشركات النفطية والغازية وعدد من سفراء الدول العربية المعتمدين بدمشق.